جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

أيلول / سبتمبر
2023

تقرير تحليلي

تقييم حالة الحكم المحليّ في دير الزور
المشاكل والحلول

إعداد: أنس شواخ
باحث رئيسي في مركز جسور للدراسات

مؤسسة بحثية مستقلة، ومركز تفكير متخصص في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما يهتم بالأنشطة والفعاليات والتدريب لصناعة التأثير المتبادل بين المسؤولين وصناع القرار وكافة دوائر التأثير والرأي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، في كافة تخصّصات الدولة وقطاعات التنمية المتصلة بالشأن السوري، للمساعدة في الوصول للأهداف والاستراتيجيات من خلال المعطيات والأفكار والتوصيات بشكل مهني واقعي دقيق.

جميع حقوق الطبع والنشر والنسخ محفوظة لمركز جسور للدراسات - 2023
www.jusoor.co

المحتويات

مقدّمة 4
أولاً: حالة الحكم المحلّي في دير الزور 4
1. شكل الحكم:..... 4
2. آلية الحكم:..... 5
ثانياً: مشاكل الحكم المحلّي في دير الزور..... 6
1. المشاكل الإدارية:..... 6
2. مشاكل أمنية:..... 7
ثالثاً: حلول المشاكل الحكم المحلّي في دير الزور..... 8
1. حلول التحالُف الدولي:..... 8
2. حلول قسد والإدارة الذاتية:..... 8
3. حلول العشائر والمجتمع المحلي:..... 9
خُلاصة 10

مقدّمة

تشهد مناطق ريف دير الزور منذ سيطرة قوات سوريا الديمقراطية (قسد) على معظم المحافظة عام 2019 موجات احتجاج ومظاهرات مناهضة لها ولسياستها، تطالب بجملة من الإصلاحات الخدمية والاقتصادية والأمنية، فيما ظهرت المطالب السياسية بشكل واضح في النزاع الأخير الذي اندلع في المحافظة شرقي وشمالها بين قسد ومقاتلين من أبناء العشائر أواخر آب/ أغسطس 2023.

لقد طالب أبناء العشائر بإعادة بناء شكل الحكم الحالي القائم في دير الزور وضمان مشاركة أكبر للسكان في إدارة المنطقة واعتبار ذلك جذراً لمعظم المشاكل والتحدِّيَات التي أدّت لموجات الاحتجاج المستمرة في المنطقة.

أولاً: حالة الحكم المحلّي في دير الزور

1. شكل الحكم:

يتوزّع الحكم في دير الزور بين إداري وعسكري؛ حيث تُعتبر مناطق سيطرة قسد في دير الزور واحداً من الأقاليم السبعة التابعة للإدارة الذاتية، والتي تديرها عَبْر هيكلية حَوْكَمة تُسمّى "الإدارة المدنيّة الديمقراطيّة لدير الزور"، وتتمثّل بمجلس دير الزور المدني الذي يضمّ 3 مجالس عامة؛ تشريعية وتنفيذية وعدل.

قامت قسد والإدارة الذاتية بداية عام 2021 بتقسيم مناطق دير الزور إلى 4 كانتونات (مناطق)، يُدير كلّاً منها مجلسٌ خدميٌّ. جاءت هذه الخطوة بعد موجات احتجاج ضد الفساد الإداري والواقع الخدمي المتردّي، على أمل أن يساعد هذا التقسيم الجغرافي على حصر الاحتجاجات والسيطرة عليها، إضافة لتحميل مسؤوليات الفساد للفاعلين المحليين وتوجيه الاستياء الشعبي ضدهم في كل منطقة على حِدَةٍ.

عسكرياً هناك قوات مجلسَيْ دير الزور وهجين العسكريَيْنِ التابعيْنِ لقسد، إضافةً إلى مقرّات ونقاط أمنية وعسكرية لعدد من تشكيلات قسد الرئيسية، وعلى رأسها وحدات حماية الشعب YPG ووحدات حماية المرأة YPJ، ويُشكّل انتشار تلك الوحدات غطاءً لكوادر وقياديّي حزب العمال الكردستاني المُنتدبين من قِبله للإشراف على مناطق ومؤسسات قسد والإدارة الذاتية في دير الزور.

في آب/ أغسطس من العام ذاته، قامت القيادة العامة لقسد خلال مؤتمرها السنوي بإعلان تشكيل مجلس هجين العسكري ككيان مستقلّ ويتبعها بشكل مباشر، مع تقديم وعود بتشكيل مجلس مماثل على الأقل في مناطق الريف الغربي ليضمّ أبناء قبيلة البقارة. كان الهدف من هذه الخُطوة إضعاف مجلس دير الزور العسكري وخلق منافسين عسكريين له من أبناء مناطق دير الزور، وبالفعل استطاعت قيادة قسد الاستفادة من هذا التقسيم خلال المواجهات الأخيرة مع المجلس خلال الفترة بين تموز/ يوليو وآب/ أغسطس 2023؛ حيث شاركت قيادة مجلس هجين العسكري –ولو شكلياً– مع قيادة قسد في حملة "تعزيز الأمن" التي أطلقتها ضدّ مجلس دير الزور العسكري ومقاتلين من العشائر العربية.

2. آلية الحكم:

رسميّاً تتولى المجالس المدنية والعسكرية التابعة للإدارة الذاتية وقسد إدارة شؤون مناطق سيطرتها في دير الزور، لكن فعليّاً وكحال معظم المناطق يتحكّم بالإدارة فيها بشكل كبير قياديو حزب العمال الكردستاني (الكوادر) المنتدبون من طرفه في كل منطقة ومؤسسة تقريباً.

ثانياً: مشاكل الحكم المحلّي في دير الزور

تعاني معظم مناطق سيطرة قسد من مشاكل وأزمات في طريقة الحكم وآليتها، لكن هذه المشاكل تظهر بشكل أوضح وأكبر حجماً في دير الزور ويمكن تقسيمها إلى مشاكل إدارية وخدمية معيشية وأمنية.

1. المشاكل الإدارية:

هناك ضعف عامّ في أداء مؤسسات الإدارة الذاتية وهياكلها الإدارية في دير الزور ومختلف مناطق سيطرتها وعدم قدرتها على توفير الخدمات للسكان، فضلاً عن معاناة مناطق دير الزور بشكل واضح وكبير من الفساد الإداري الذي يظهر في آلية التعيينات داخل المؤسسات الإدارات الخدمية والإدارية القائمة غالباً على المحسوبية أو الرشى، ويتشارك في ذلك نافذون من كوادر حزب العمال الكردستاني وقياديي قسد ومجلس دير الزور العسكري ووجهاء موالين لقسد وداعمين لسياساتها، مما أدى إلى شلل معظم هذه المؤسسات الخدمية دون وجود محاسبة حقيقية نظراً لطبيعة تركيب هذه المؤسسات وآلية التعيين فيها.

كذلك هناك الفساد المالي الذي ينتشر وعلى مستويات عالية في مناطق دير الزور، حيث يتركّز غالباً ضِمن شبكات الفساد المنظّمة التي تستنفد معظم مخصصات المنطقة المالية والتموينية. يقود كوادر حزب العمال الكردستاني تلك الشبكات، ويشارك فيها فاعلون محليون من موظفي ومسؤولي مؤسسات الإدارة الذاتية. تستنزف هذه الشبكات بشكل رئيسي المحروقات والموادّ التموينية المدعومة والمخصصة للمنطقة؛ حيث يتم تهريبها إلى مناطق سيطرة النظام في دير الزور باستخدام معابر التهريب المنتشرة على طول نهر الفرات، والتي يشرف عليها كوادر حزب العمال ومجلس دير الزور العسكري، كما تستنزف هذه الشبكات المخصصات المالية للمشاريع الخدمية ومشاريع التعافي المبكر المدعومة من المنظمات الدولية، وذلك غالباً عَبْر دعم مقاولين محليين وموظفين داخل هذه المنظمات.

يُؤثّر هذا الفساد أيضاً على الدعم الموجَّه من المنظمات الدولية لقطاعات الصحة والتعليم والزراعة بشكل رئيسي. في قطاع التعليم على سبيل المثال، تعاني المدارس في مناطق سيطرة قسد في دير الزور من حالات التخريب والسرقة المستمرة مع رفض الإدارة الذاتية لتعيين حراس لهذه المدارس، إضافة لنقص المعلمين نتيجة عدم رفد الكوادر التدريسية عَبْر عمليات التعيين والتثبيت للمعلمين والإداريين مع استمرار حالة الهجرة من المنطقة، وما يترتب عليها من استنزاف مستمر.

في القطاع الزراعي الذي يُعتبر مصدر دَخْل رئيسي لفئة واسعة من السكان أيضاً تتسبب عمليات التهريب وشبكات الفساد المُنظمة في استنزاف الموادّ الرئيسية اللازمة لاستمرار عمليات الزراعة، وعلى رأسها المحروقات والأسمدة والبذور، مما أدى لتراجُع كبير في هذا القطاع أيضاً، ومعالجة جميع هذه المشاكل كانت مطالبَ ثابتةً في معظم موجات الاحتجاج في دير الزور منذ عدة سنوات، دون وجود حلول أو معالجة حقيقية لها من قِبل الإدارة الذاتية أو قسد.

2. مشاكل أمنية:

تُعتبر مناطق دير الزور الأقل استقراراً في مناطق سيطرة قسد وتشهد النسبة الكبرى من العمليات الأمنية التي تتنوع بين الاغتيال والاختطاف وفرض الإتاوات. تستهدف هذه العمليات عناصر قسد والعاملين المدنيين في الإدارة الذاتية والمنظمات الإنسانية المحلية والدولية والفاعلين المحليين من شيوخ ووجهاء العشائر. خلقت هذه العمليات حالة أمنية هشّة في مناطق سيطرة قسد في دير الزور، وأدت إلى تقويض جزء كبير من أنشطة مؤسسات الإدارة الذاتية والمنظمات الإنسانية إضافة لخلق حالة من عدم الاستقرار الطاردة للأنشطة الصناعية والتجارية في المنطقة.

كما يعاني أبناء دير الزور بشكل كبير من نظام الكفيل الذي تفرضه الأجهزة الأمنية التابعة للإدارة الذاتية على أبناء المحافظة وتقيد تحرُّكهم في مناطق سيطرة قسد الأخرى في محافظات الحسكة والرقة وحلب، مما انعكس سلباً على الأنشطة التجارية لأبناء المنطقة وإمكانية عملهم وتوظيفهم ضِمن مؤسسات الإدارة الذاتية والمنظمات الإنسانية.

ثالثاً: حلول المشاكل الحكم المحلّي في دير الزور

1. حلول التحالُف الدولي:

يقتصر –حالياً– التدخُّل المباشر لقوات التحالف الدولي في الحكم المحلي في دير الزور بشكل رئيسي على الجولات التي يقوم بها موظفو الإدارة المدنية التابعة له ضِمن مناطق سيطرة قسد. يتم عَبْر هذه الجولات تفقُّد بعض المشاريع الخدمية المحلية وضمان استمرار التواصُل مع المجتمعات المحلية. كذلك تقوم هذه الإدارة بدور الوساطة في حالات النزاع والاحتجاج التي تشهدها مناطق سيطرة قسد.

في الأصل تنحصر مهامّ قوات التحالُف الدولي في ضمان استمرار هزيمة تنظيم داعش ودعم الاستقرار في المناطق التي خرجت عن سيطرته. بناءً عليه يُمكن للإدارة المدنية لقوات التحالف القيام بدور أكبر في إدارة مناطق سيطرة قسد في دير الزور عَبْر استحداث آلية إشراف دائمة على هذه المناطق تتضمن بذات الوقت تواصُلاً مباشراً ودائماً مع المجتمع المحلي والفاعلين فيه لبناء مجالس وهياكل حكم محلية فاعلة بعيداً عن تدخُّل كوادر حزب العمال الكردستاني وقياديي قسد، وما ينتج عنه من تعاظُم لدور شبكات الفساد والتهريب التي تقوّض عمل أيّ آليات حكم حالية.

2. حلول قسد والإدارة الذاتية:

تُقدّم قسد والإدارة الذاتية وعوداً مستمرّة خلال اللقاءات مع الوجهاء أو الأهالي بإنهاء جذور المشاكل التي تعاني منها آلية الحكم الحالية في دير الزور، لكن جميع الخُطوات التي قامت بها لم تُسهم في معالجة أزمات الفساد وضعف الخدمات. على أي حال، ما زال بإمكانها اتخاذ خُطوات فعلية بإعادة بناء الإدارة الحالية لدير الزور عَبْر تشكيل مجلس تشريعي من أبناء المنطقة ووجهائها وتكليفه بمهمة إعادة بناء المجالس المحلية الأخرى المسؤولة عن إدارة المنطقة.

يبقى احتمال قيام قسد بالإصلاح مستبعَداً مع استمرار وجود كوادر حزب العمال الكردستاني وتحكُّمهم بجميع قرارات قسد والإدارة الذاتية وتدخُّلهم الحتميّ في حال تمّت إعادة بناء مجالس الحكم في دير الزور. لذلك إن قيام الإدارة بهذه الإصلاحات يستلزم بالضرورة سحب كوادر الحزب من مناطق سيطرة قسد في دير الزور، وهذا لا يكون إلا بوجود ضغط وتدخُّل من قوات التحالُف الدولي.

3. حلول العشائر والمجتمع المحلي:

لم تنجح حالات الاحتجاج الشعبية السابقة في دير الزور في إنهاء أو معالجة المشاكل التي تعاني منها المنطقة؛ بسبب عدم إحداث تغيير جذري في واقع الحكم الحالي في المنطقة، وما ينتج عنه من شبكات فساد وتهريب وهدر واستنزاف لموارد ومخصصات المنطقة وتقويض الاستقرار فيها، في ظل إصرار قسد على إنهاء الاحتجاجات عَبْر استخدام القوة الأمنية وتشويه مطالبها وربطها غالباً بالنظام، إضافةً لاستعانة قسد في بعض الأحيان بفاعلين محليين من قياديين عسكريين ووجهاء واستخدامهم للالتفاف على المطالب الحقيقية للاحتجاجات عَبْر تهدئة المجتمع المحلي مقابل مكاسب شخصية لهؤلاء الفاعلين.

وعليه يتوجّب على الوجهاء وشيوخ العشائر والقائمين على أي حراك شعبي في دير الزور تأسيس مجلس شورى لتوحيد صفوف المجتمع المحلي ومطالبه في مختلف مناطق سيطرة قسد في دير الزور والتواصل المباشر مع قيادة قوات التحالف أو الإدارة المدنية التابعة لها ومطالبتها بأخذ دور الوساطة والضمان لعملية إعادة بناء مجالس الحكم المحلية في المنطقة، دون تدخُّل من قياديي وكوادر قسد وحزب العمال الكردستاني.

بالأصل هذه الخطوة حاضرة لدى الوجهاء وشيوخ العشائر وقادة الحراك الشعبي إلّا أنه لا توجد أي استجابة من قِبل التحالُف الدولي في مقابلتهم والتواصل معهم، وهو لن يقوم بهذه الخُطوة –غالباً– ما لم يشعر بوجود تهديد لمهامّه وقواته.

خُلاصة

لا يختلف نظام الحكم في دير الزور –من الناحية الرسمية– عن بقية مناطق سيطرة قسد، لكن في الواقع يبدو واضحاً عدم فاعلية هذا النظام وقدرته على السيطرة على مناطق دير الزور وإدارتها بذات الفاعلية الموجودة في بقية المناطق؛ حيث يظهر ذلك بوضوح من خلال عدم قدرة قسد على ضبط الواقع الأمني في المنطقة وموجات الاحتجاج المستمرة ضدّ سياساتها وإدارتها.

إنّ عدم نجاح قسد والإدارة الذاتية على حلّ المشاكل في إدارة مناطق دير الزور وحكمها رغم موجات الاحتجاج المتكررة في هذه المناطق لسنوات عدة يجعل من الصعب التعويل عليهما في تغيير هذا الواقع بذات الأدوات والآليات الحالية؛ مما يستدعي تدخُّلاً من بقية الفاعلين المحليين في المنطقة، لا سيما قوات التحالُف الدولي والإدارة المدنية التابعة لها ووجهاء العشائر وشيوخها والفعاليات المحلية الأخرى.

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

مول اوف اسطنبول ـ مكاتب بلازا
طابق/2ـ مكتب 3#ـ باشاك شهير
اسطنبول - تركيا

+ 90 555 056 06 66

/jusoorstudies
/jusoorstudies
/jusoorstudies

info@jusoor.co
www.jusoor.co